تقويم الأداء المالي في شركة التامين الوطنية

دراسة تطبيقية في شركة التامين الوطنية في البصرة

أ.م.د زينب شلال عكار

أ.م وفاء علي سلطان

الملخص:-

يهدف البحث إلى تحديد المعايير والمؤشرات المالية المستخدمة في عملية تقويم أداء شركات التأمين والعوامل المؤثرة عليها ، كما يهتم في تحديد مستوى الأداء المالي في شركة التامين الوطنية . ولقد اعتمد البحث على العديد من المؤشرات المالية المتخصصة لشركات التأمين بمعزل عن الشركات المالية الأخرى ومنها (أقساط التامين ، إيرادات الاستثمارات ، صافي الربح ، إجمالي عدد المنتسبين ، عدد الاستثمارات ، التعويضات المدفوعة ، الاحتياطي ، أعداد الموظفين المتدربين ، الموظفين خارج قوة العمل ، تكلفة الحصول على إيرادات الفروع ، الفائض أو العجز) . ولقد توصل الباحث الاستنتاجات كثيره ومنها :-

إن نسبة نمو أقساط التامين في شركة التامين الوطنية للمدة الزمنية (2008-2015) تظهر بأن هناك ارتفاع في مؤشر نمو إقساط التامين خلال السنوات المبحوثة ، ويرجع السبب في ارتفاع أقساط التامين إلى التامين على مشاريع الطاقة الكهربائية ، فضلا عن التامين ضد الحريق لمصافي النفط (شمال ، وسط ، جنوب) إلى جانب إصدار وثيقة لتامين على منتسبين نفط الجنوب " وثيقة متعددة المنافع ".

Abstract

This research aims to determine the standards and indictors that are used in the process of the financial performance appraisal of insurance companies and factors that influence it. The research focuses on determining the level of the financial performance of national insurance companies ,The research uses a number of specialized financial indicators of insurance companies apart from other financial companies as (premiums ,investments, net profit ,total employees, number of investment , consideration , provisions ,employees out of the workforce, cost of collecting branches profits and surplus and deficiency) .The concludes: calculation the ratio of premiums growth (2008- 2015) shows that the indicator is high because of the increasing in electricity project premiums and fire insurance premiums for oil filtration (north , middle and south in addition to issuing a multi benefits policy for the employees.

المقدمة :-

تختلف شركات التامين في طبيعة عملها عن بقية الشركات المالية بمختلف أنواعها كهيئات الادخار والمصارف وغيرها وبفعل هذه الخصوصية لشركات التامين ، فان عملية تقويم أداء شركات التامين يعد موضوع غاية في الدقة ، فضلا عن المؤشرات المالية وتحديدا المتخصصة لشركات التامين تعد الأساس في تقويم أداء شركات التامين لمعرفة مقدرة شركات التامين على الوفاء بالتزاماتها تجاه حملة الوثائق وتحقيق فوائض مالية وليس عجز يؤثر على سمعة الشركة . ولقد تكون البحث من أربعة مباحث تطرق المبحث الأول إلى منهجية البحث والمبحث الثاني إلى الإطار النظري للتامين وشركاته ودوره إلى جانب التطرق إلى تقويم الأداء المالي ، والمبحث الثالث يتضمن الجانب العملي وختتم البحث بالاستنتاجات والتوصيات التي توصل اليها الباحث .

المبحث الأول :- منهجية البحث والدراسات السابقة

أولا :- مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث بان هناك العديد من المؤشرات الاقتصادية والمالية والاجتماعية المستخدمة في تقويم الأداء للشركات ، ومن هذه المؤشرات هي المؤشرات المالية في شركات التامين لما تتميز به شركات التامين من خصوصية في عملها تميزها عن الشركات المالية الأخرى كالمصارف وغيرها من الشركات الأخرى ، لذا يمكن تحديد مشكلة البحث من خلال الأسئلة الآتية :-

1- كيف تكون عملية التقويم المالي في شركة التامين الوطنية ؟
2- ما هي المؤشرات المستخدمة في عملية التقويم المالي ؟
3- ما هو مستوى الأداء المالي في شركة التامين الوطنية ؟

ثانيا :- أهداف البحث

يهدف البحث إلى بلوغ مجموعة من الأهداف منها :-

1- التعرف على أداء شركة التامين الوطنية والعوامل المتحكمة منها .
2- تحديد المعايير والمؤشرات المالية المستخدمة في عملية تقويم أداء شركات التامين والعوامل المؤثرة عليها .
3- تحديد مستوى الأداء المالي في شركة التامين الوطنية .

ثالثا :- أهمية البحث

1- تحليل وتقويم المعلومات المسجلة في القوائم المالية لشركة التامين الوطنية من اجل معرفة نقاط القوة ونقاط الضعف في الأداء المالي لشركة التامين الوطنية .
2- توجيه المجتمع بمختلف الأصناف والطبقات الاجتماعية على الدور الحيوي لشركة التامين الوطنية .
3- أبراز مؤشرات مالية متخصصة لشركات التامين تختلف عن المؤشرات المالية للشركات المالية الأخرى .

رابعا :- فرضيات البحث

- تتفاوت نسب النمو لمؤشرات تقويم الأداء المالي لشركة التامين الوطنية في البصرة .

خامسا :- مجتمع وعينة البحث

إن مجتمع البحث تمثل في قطاع التامين في العراق ، إما عينة البحث فتمثلت في شركة التامين الوطنية التي تأسست 1997/12/24 بموجب شهادة (5) الصادرة عن وزارة التجارة / مسجل الشركات . التي يبلغ رأسمالها (2000000) آلف دينار ، وتمارس الشركة عينة البحث جميع انواع التامين (التامين البحري الذي يتضمن بضائع ، سفن ،طيران) وتامين (الحريق والحوادث ، والسيارات ، الزراعي ، الهندسي ، الحياة) وإعادة التامين وتقديم المشورة في كل ماله علاقة بالتامين . فضلا عن إن لشركة التامين الوطنية أنشطة أخرى تتمثل باستثمار أموال الشركة في مختلف أوجه الاستثمار (العقاري ، الودائع ، الحوالات ، سوق الأسهم للشركات ، الإقراض العقاري) وغيرها .

سادسا :- أسلوب البحث

لقد اعتمد البحث على المؤشرات المالية المتخصصة لشركات التامين بمعزل عن المؤسسات المالية الأخرى ومنها ما يأتي (أقساط التامين ، إيرادات الاستثمارات ، صافي الربح ، اجمالي عدد المنتسبين ، عدد الاستثمارات ، التعويضات المدفوعة ، الاحتياطي ، أعداد الموظفين المتدربين ، الموظفين خارج قوة العمل ، تكلفة الحصول على إيرادات الفروع ، الفائض أو العجز) ، ولقد استخدم البحث تكلفة تدريب الموظفين وتكلفة الموظفين خارج قوة العمل وذلك لأنها مؤشرات تؤثر في الأداء المالي .

سابعا :- مخطط البحث

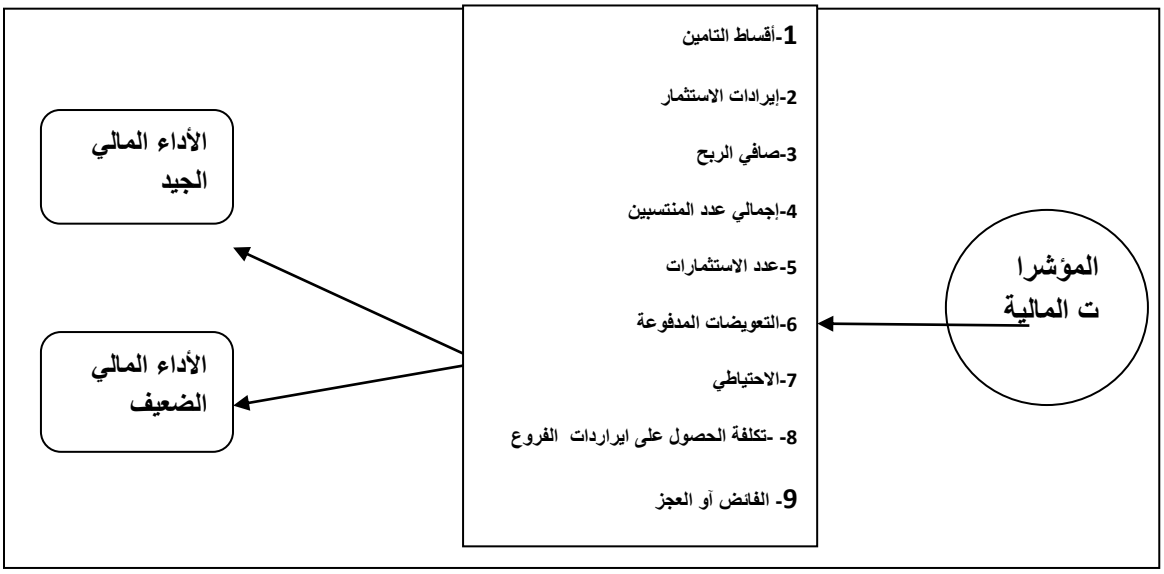

المصدر :- من أعداد الباحثين

الشكل (1)أنموذج البحث

ثانيا :- الدراسات السابقة

أ- الدراسات العربية

1- دراسة طبايبة، 2009 (تقييم الاداء المالي لشركات التامين باستعمال النسب المالية)

هدفت الدراسة الى تحديد الطرق المعتمد في تقييم اداء شركات التامين ،وهو مؤشر عن حقيقة وضعها المالي ،من اجل معرفة التطورات التي يمكن ان تطرأ على ادائها من اجل تفادي الازمات التي يمكن الوقوع فيها .وتوصلت الدراسة الى نسب الملاءة المالية للشركات الجزائرية للتامين تتمتع بهامش ملاءة جيد يضمن مواجهة خطر الفشل باسترداد جزء من اموالها المستثمرة

،كما تشير نسبة النشاط الى ان الشركة الجزائرية للتامين انتهجت سياسة التنازل عن بعض مبالغ الأقساط لصالح شركات إعادة التامين ،لتفادي أي تأخير في دفع التعويض.

2- دراسة عبد الكريم :2013 (تقويم الأداء المالي في شركات التامين العراقية)

هدفت الدراسة الى دراسة واقع التاميني ومؤشرات التقويم المستخدمة في شركات التامين العراقية وتحليل القوائم المالية من خلال أدوات التحليل المالي ،لتشخيص جوانب الضعف والقوة وإيجاد سبل معالجتها ،وتوصلت الدراسة الى انخفاض الأداء في بعض الشركات الذي يرجع الى ضعف الوعي التأميني لدى اغلب الجمهور ،كما توصلت الدراسة إلى ان هناك نمو بالربحية لكن هذا النمو ليست بالمستوى المطلوب.

3- دراسة عبد الصمد ،كانش :2014 (تحليل وتقييم الأداء المالي لشركات التامين)

هدفت هذه الدراسة إلى أبراز الوضع المالي ودراسة هامش الملاءة المالية للشركة الوطنية للتامين في الجزائر ،وقد توصلت الدراسة إلى ان هناك تأثير سلبي للوضع المالي على المدى القصير بالنسبة لرأس المال العامل الدائم ، وهذا يدل على عدم سلامة المركز المالي للمؤسسة على المدى القصير ،كما خلصت الدراسة على عدم سلامة هامش الملاءة المالية للمؤسسة خلال فترة الدراسة.

ب- الدراسات الأجنبية :-

1- **Doumpos, .M, Gaganis ,C, pasiouran,F, 2012 Estimating and Explaining the financial performance of property and casualty insurers : A Two – stage Analysis .**

تهدف الدراسة إلى تقدير الأداء المالي لشركات التامين عن "الممتلكات والإصابات والتامين على الحياة) ، ولقد تم استخدام عينة من أكثر من(2000) شركة تامين تعمل في (91) بلد بين عامي (2005-2009) وباستخدام مؤشرات الاقتصاد الكلي مثل نمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم وعدم المساواة في الدخل ، فضلا عن أقساط التامين والائتمان المصرفي . ولقد اعتمدت الدراسة ضمن التحليل على مرحلتين تمثلت الأولى باستخدام طرق متعددة لتقييم شركات التامين في وقت واحد التي تضم مجموعة من المعايير المالية ، إما المرحلة الثانية فقد تمثلت بتحليل الأنحدار لدراسة تأثير الخصائص الخاصة بكل شركة وقياس الأداء المتحقق خلال المرحلة الأولى . ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من الاستنتاجات ومنها :- إن شركات التامين ذات أهمية لمختلف أصحاب المصالح مثل حملة الشهادات والسياسيين والمستثمرين والمديرين ، ومع ذلك فان النسب المالية التي تستخدم في تقييم الوضع المالي

لشركات التامين لاتقدم سوى نظرة جزئية عن أدائها ، ولذا تفترض الدراسة تطبيق منهج متعدد المعايير وهي بذلك تحاول شرح الاختلافات في أداء شركات التامين على أساس السمات المختلفة لكل بلد .

2- Akotey,J, (2013) **The Financial performance of life insurance companies in Ghana.**

لقد تمكنت الدراسة من قياس الأداء المالي لشركات التامين على الحياة ، ومن خلال التحليل المعمق لمحددات ربحيتها فقد تم قياس الأداء المالي لشركات التامين على الحياة بثلاث معاملات وهي (صافي الاستثمار ، وأرباح الاكتتاب ، ربحية المبيعات الإجمالية) ، تم جمع البيانات المالية لعشرة شركات لتامين على الحياة وتغطي فترة تحدد باحدعشر عاما (2000-2010) ولقد تم تحليلها ، وتوصلت الدراسة بان شركات التامين على الحياة تكبدت خسائر الاكتتاب التي تقلل من أدائها المالي ، وان الخسائر المرتفعة ضمن الاكتتاب كما ظهرت في النتائج ترجع إلى الزيادة في القيمة وارتفاع المدفوعات وارتفاع المصاريف الإدارية . كما أظهرت الدراسة بان أجمالي الإقساط المكتتبة ومجموع الموجودات لها تأثير سلبي على صافي الاستثمار وهذا يعزى إلى الاهتمام المفرط بالتسويق دون تخصيص موارد مناسبة لإدارة استثماراتها .

المبحث الثاني :- الإطار النظري للبحث

أولا :- التطور التاريخي لفكرة التأمين

نشأة فكرت التامين بنشوء فكرة التعاون أو التضامن في تحمل الأخطار التي قد يتعرض لها الأفراد أو الجماعات ، وذلك بتوزيع الخسائر التي تلحق بالفرد على الجماعة والمشاركة فيما بينهم ، وان أقدم فكرة للتامين وردت في التاريخ القديم كانت ضمن الحضارات القديمة كالحضارة الفرعونية في مصر وتحديدا عندما أمر الله سبحانه وتعالى النبي يوسف "عليه السلام " ، بان يقوم بتخزين القمح في سنوات القحط والجفاف (ابو السعود ،2000: 3). ومن الفراعنه المصريين إلى البابليين في العراق وتحديدا في قانون حمورابي (2250 ق.م) ، اذ شرع قانون تضمن اتفاق التجار فيما بينهم في حالة اذ فقد احدهم سفينة سيحصل على اخرى بدلا عنها ، وقد انتقل هذا القانون إلى الاجانب على يد الايطاليين في القرن 14 م ، اذ قاموا بوضع تنظيمات تجارية مكنتهم من توسع نفوذهم وتعزيز مركزهم المالي ثم تم تأسيس قانون التامين البحري 1745م ، الذي اعطى شرعية فزادت هيئات اللويدز . [1] إما فيما يتعلق بالتأمين فلقد اختلفت المفاهيم وذلك على النحو الآتي :- فقد عرف التامين من منظور اللغة بأن التأمين على وزن تفعيل مصدر اصله " امن " بتشديد عينة اي الميم ، وأمن فعل ماضي وله معاني ومدلولات كثيرة ومنها الأمان والاطمئنان وهو معاكس للخوف ، وأمن وفر لغيره الأمن (معراج ،2004: 5). إما التامين القانوني فيمكن التعبير عن تامين من منظور القانون بأنه " عقد يلتزم بمقتضاه أطراف العقد المتمثلين بالمؤمن "شركة التامين " إن يؤدي إلى المؤمن له او المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال او اي تعويض مالي اخر في حالة وقع الخطر المبين في العقد وذلك مقابل قسط او دفعة مالية اخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن خلال فترة زمنية معينة (عريقات ،2003: 34) . إما التامين من منظور اقتصادي يعرف بأنه أداة لتقليل الخطر الذي يواجه الفرد عن طريق تجميع عدد كاف من الوحدات المتعرضه لنفس ذلك الخطر " كالسيارة ، المنزل " لجعل الخسائر التي يتعرض لها كل فرد قابلة للتوقع بصفة جماعية

[1] – **هيئات اللويدز :- هي احد هيئات التأمين التجاري التي تهدف إلى تحقيق الربح ، وتتكون مجموعة من الأفراد ينتمون إلى الهيئة وتشرف على أعمالهم .**

(السيد ،2003: 28) . إما من المنظور الفني للتأمين فيعد التأمين وسيلة لتعويض الفرد عن الخسارة التي تحل به نتيجة لوقوع الخطر (عريقات ،2003: 34) .

ثانيا :- مفهوم التامين

يواجه الإفراد والمنظمات الكثير من المخاطر التي تهدد رؤوس أموالهم وممتلكاتهم ، ويستخدم الأفراد والمنظمات العديد من الوسائل والسياسات لمجابتها منها سياسة نقل الخطر بالتامين ، وبالنسبة لمعظم الإفراد يكون التأمين هو الطريقة الأكثر عملية لمجابهة الأخطار والتعويض عن الخسائر . وقد عرفت لجنة مصطلحات التامين بمؤسسة الخطر والتامين الأمريكية التامين على انه " التامين هو تجميع للخسائر العرضية عن طريق تحويل هذه الأخطار إلى المؤمنين (شركات التامين) الذين يوافقون على تعويض المؤمن لهم عن هذه الخسائر ، أو لتوفير مزايا مالية أخرى في حالة وقوعها ، ولتقديم خدمات متعلقة بالخطر " (ريجدا ،2006: 51) .

وعلى ضوء التعريف السابق يمكن تحديد خصائص التامين بما يلي :- (ريجدا ،2006: 43)

1- تجميع الخسائر Pooling of Losses
2- سداد الخسائر العرضية Payment of Fortuitous Losses
3- نقل الخطر Risk Transfer
4- التعويض Indemnification

وقد عرف التامين " نظام يصمم ليقلل من ظاهرة عدم التأكد الموجودة لدى المؤمن له وذلك عن طريق نقل عبء أخطار معينة إلى المؤمن الذي يتعهد بتعويض المؤمن له عن كل أو جزء من الخسارة المالية التي يتكبدها " (الطائي ،2011: 39) ونلاحظ إن التعريف السابق يركز على الجوانب الفنية التي ترتبط في أساسها بالعلاقة ما بين المؤمن والمؤمن لهم . إلا إن التعريف السابق أهمل الجوانب القانونية لعقد التامين .

وقد عرفت الفقرة الأولى من المادة 983 من القانون المدني العراقي للتامين " عقد به يلتزم المؤمن إن يؤدي إلى المؤمن له أو المستفيد مبلغا من المال أو إيرادا أو مرتبا او أي عوض مالي أخر ، في حالة وقوع الحادث المؤمن ضده ، وذلك في مقابل إقساط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن " (الوردي ،2015: 74) . فالتامين كما هو واضح من خلال التعريف السابق هو عقد قانوني شأنه شأن العقود القانونية الأخرى لا ينعقد الا بتوافر أركان انعقاده (التراضي ، المحل ، السبب) ويشترك مع العقود القانونية بخصائص معينة ويتميز بخصائص اخرى كما يوضح التعريف السابق عناصر عقد التامين وهما :-

1- **المؤمن** :- وهي شركة التامين
2- **المؤمن له** :- وهو الشخص او المشروع صاحب الخطر المطلوب التامين عليه ، وقد عرفت الفقرة الثانية من المادة 983 من القانون المدني العراقي إن المؤمن له هو الشخص الذي يؤدي الالتزامات المقابلة لالتزامات المؤمن .
3- **المستفيد** :- وهو الشخص او الجهة الذي يؤدي اليه المؤمن قيمة التامين (التعويض) وقد يكون هو المؤمن له نفسه (في تأمين الممتلكات وفي بعض أنواع تأمينات الأشخاص) وقد يكون المستفيد شخص أخر مثل الورقة في التامين على الحياة . او لغير الطرف الثالث في تامين المسؤولية المدنية ، أي شخص أجنبي عن عقد التامين .

بينما يميل بعض الكتاب إلى تقديم تعريف شاملا للتامين منطوي على الجوانب القانونية والفنية والاقتصادية للتامين كما هو الحال مع الكاتب (مارك غرين) "التامين" بانه مؤسسة اقتصادية تقلل الخطر ، من خلال تجميعها وأدارتها لعدد من المحال المتنوعة بما يمكن من التكهن بالخسائر المتوقعة على مستوى المجموعة ويقوم التامين على عقود قانونية معينة ، يعد بموجبها المؤمن بتعويض المؤمن له ويقدم له الخدمات ، في حالة تعرضه لخسائر عرضية معينة خلال سريان العقد (الوردي ،2015 : 76) . وأخيرا يمكن إن تستنتج بان التامين عبارة عن الإلية التي يتم خلالها حماية الأفراد او المنظمات من الخسائر المادية الناشئة عن الأخطار المحتملة الوقوع وان التامين بأنواعه متعددة " تبادلي ، ذاتي ، تجاري ، حكومي " . او إن التامين " هو استبدال خسارة صغيرة مؤكدة الوقوع (القسط) مقابل خسارة كبيرة متوقعة (الخسائر المتوقعة من الحادث)

ثالثا :- أهمية التامين

تبرز أهمية التامين من خلال المزايا الاجتماعية والاقتصادية التي يقدمها التامين للمجتمع (ريجدا ،2006: 65) التي تتضمن ما يلي :-

1- التعويض عن الخسارة :-

تقدم شركات التامين بتعويض الأفراد والعائلات عن الخسائر التي تلحق بممتلكاتهم وبالآتي يستطيعون العودة إلى مراكزهم المالية السابقة بعد حدوث الخسارة وبالآتي المحافظة على الاستقرار المالي . كما إن تعويض منشات الأعمال عن الخسائر التي تلحق بها يسهم في بقاء واستمرار هذه المنشات في ميدان العمل .

2- قلق وخوف اقل :-

إن وجود التامين في حياة الفرد والمنظمة يؤدي إلى تقليل القلق والخوف وعدم التأكد المصاحب لأعمالهم ، آذ إن أصحاب الممتلكات الذين يؤمنون عليها يستمتعون براحة ذهنية اكبر نتيجة عملهم ، فضلا عن تخفيض القلق والخوف بعد حدوث الخسارة لأن المؤمن لهم يعلمون إن لديهم تأمينا سوف يسدد الخسارة .

3- مصدر تجميع أموال الاستثمار :-

تتجمع لدى شركات التأمين مبالغ طائلة من مجموع مبالغ الأقساط المتحصلة من جمهور المؤمن لهم مقدما ، ويتم استثمار هذه المبالغ بشكل نموذجي في القروض القصيرة والطويلة الأجل ، السندات ، الأسهم ، العقارات ، بناء المصانع ، المستشفيات . وتزيد الاستثمارات من مخزون المجتمع من السلع الرأسمالية ، كما إن استثمار أموال شركات التأمين في بناء معامل ومصانع يوفر فرص عمل للقوى العاملة في المشاريع الجديدة او التوسع في المشاريع القائمة .

4- منع الخسارة :-

تستخدم شركات التامين بشكل فعال العديد من البرامج لمنع الخسارة إلى جانب تستخدم تنوعا واسعا من موظفي منع الخسارة مثل مهندسي الأمان ، متخصصي منع الحرائق ، متخصصي في ألسلامه والصحة المهنية .

5- تقوية الائتمان

يساهم التأمين في تقوية الائتمان الشخصي ، فالتأمين يجعل المقترض افضل من حيث خطر الائتمان لأنه تضمن القيمة للمقترض بضمان اضافي او يعطي ضمانا اكبر بأن القرض سوف يسدد . فمثلا عندما يرغب شخص بشراء منزل ما ، يطالب المصرف المقرض تأمين ممتلكات على المنزل قبل منح القرض ، فتأمين الممتلكات يحمي المصلحة المالية للمقرض اذ تم تلف الملكية او تدميرها .

رابعا :- تقويم الأداء المالي

يعد الأداء هو المحور الرئيس الذي تنصب حوله جهود كافة المنظمات ، فهو يشكل أهم أهدافها ، فالمنظمات تتوقع إن تؤدي وظائفها بكفاءة وفاعلية ، وبالآتي فان تقويم الأداء يتم من خلال تحديد نقاط القوة والضعف في أداء المنظمة . (بلوط ،2002: 359) ، إما الأداء المالي بالتحديد فهو يعني تعظيم النتائج وذلك من خلال تحسين المردودية وتحقيق ذلك بتخفيض التكاليف وتعظيم الإيرادات بشكل مستمر يمتد إلى المدى المتوسط والطويل بغية تحقيق التراكم في الثروة والاستقرار في مستوى الأداء . إما تقويم الأداء يشير إلى آلية قياس مدى الأنجاز الوحدات التنظيمية لأهدافها باستخدام مقاييس مناسبة وذلك بهدف اكتشاف نقاط القوة والضعف ومعرفة الأسباب التي تدعم الجوانب الايجابية والتغلب على الجوانب السلبية . (Deakin&Maher,1987:878) ، كما عرف تقويم الأداء بأنه عبارة عن مراجعة لما تم انجازه بالاعتماد على معايير العمل ، فعملية تقويم الأداء توفر المعلومات عن المهارات التي تحتاجها المنظمة للقيام بمهامها على أكمل وجه ، من خلال التقييم يتم وضع معايير لتقييم الأداء من واقع الخطط والأهداف الإستراتيجية للمنظمة ، التي تستند على إستراتيجيات تقويم الأداء كموجه ومراقب ، لجهود العاملين في كافة المستويات الإدارية من اجل تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمنظمة . (poster &streib,2005 :46) ، كما أشار درة وآخرون بان عملية تقويم الأداء هي عملية اتخاذ القرار في نسبة أو مقدار الأنجاز الذي يقوم به الموظف وتزويد هذا الموظف بالمعلومات بهدف أجراء تعديل أو تحسين على أدائه وانجازه في حالة عدم توافق الأنجاز مع ما كان مخططا له اصلا او عدم توافق الأنجاز مع المعايير (دره وآخرون ، 1994 : 244) ، ونظر (Decenzo& Robbins) إلى تقويم الأداء بأنه آلية تزويد المنظمة بتغذية عكسية عن أداء العاملين من اجل تطويره بخطط مستقبلية ، وتزويدها بوثائق داعمة للقرارات المتعلقة بالأفراد (Decenzo& Robbins, 2006:321) وتوجه خاص نحو تقويم الأداء المالي فقد عرفه كركور بانه استخدام البيانات المتاحة عن اوجه نشاطات الشركة بصورة توضح وحدات التنفيذ الفعلية والأنحرافات عن الخطط الموضوعه مع قياس النتائج ، واظهار المشكلات والمعوقات ، وتقييم نشاط المستويات المختلفة من ادارة المنظمة الواحدة عن طريق مقارنة البيانات الفعلية مع البيانات المخططة ، والبيانات الفعلية مع البيانات لسنوات السابقة ضمن السلسلة الزمنية . (كركور ، 2000: 232)

خامسا :- أهداف عملية التقويم المالي

إن الهدف الرئيسي من عملية التقويم هو تحسين الأداء وتطويره ويمكن لعملية التقييم إن تحقق الهدف الرئيسي من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية المتعلقة برفد الوظيفة التخطيطية والإشرافية بالبيانات والمعلومات اللازمة لتحسين التخطيط والإشراف والتوجيه ومساءلة الإدارة التنفيذية عن مستوى أدائها للنشاط (John,1983:480)

1- **التزويد بالمعلومات** :- إن عملية التقويم تزود الإدارة بالمعلومات الموضوعية عن النتائج التي حققتها الإدارة التنفيذية ، وكذلك تزويدها بالمعلومات الضرورية لوضع السياسات المستقبلية المتعلقة بالتدريب والترقية وغيرها .

2- **ترشيد عملية التخطيط** :- يتم من خلالها تزويد عملية التخطيط والجهات القائمة عليها بالبيانات المتعلقة بنتائج التنفيذ ومستوى كفاءة التنفيذ ، ومعوقات عملية التنفيذ وسبل علاجها على نحو يتضمن تطوير وتحسين مستوى أداء الوظيفة التخطيطية نفسها .

3- **ترشيد القرارات الإدارية** :- يتحقق عند هذا الهدف حسن استخدام الموارد البشرية وبحث الأسباب التي أدت إلى مظاهر الهدر والإسراف في تلك الموارد ، كما يسهم في إلغاء التحيز والمحسوبيات عند اتخاذ القرارات الإدارية ،

وتجنب التأثير السلبي الناتج عن ذلك ، الذي يخلق نوعا من علاقات التوتر بين الرؤساء والمرؤوسين ويتم تحقيق ذلك من خلال الاعتماد على معايير تقويم موضوعية .

4- **بيان الأهمية الاقتصادية** :- تساعد عملية التقويم في معرفة أهمية النشاط أو القطاع موضوع التقييم ، وتبين مدى مساهمة هذا القطاع في تحقيق أهداف التنمية على الصعيد الوطني .

5- **تطبيق مبدأ المساءلة** :- إن عملية تقويم الأداء المالي تعد الأساس الذي يبنى عليه مبدأ المساءلة ، وان المساءلة لها أهمية كبيرة ، بل إن غياب المساءلة يشجع على حدوث الفساد الإداري .

سادسا :- أهمية تقويم الأداء المالي

تبرز أهمية تقويم الأداء المالي من خلال مجموعه من النقاط الآتية :- (عباز ،2012: 19)

1- الكشف عن مدى تحقيق قدرة الشركة على تحقيق فائض من أنشطتها من اجل مكافئة عوامل الأنتاج .

2- يوفر تقويم الأداء المالي للمنظمة مقياسا لمدى نجاح المنظمة خلال سعيها لمواصلة نشاطاتها وتحقيق أهدافها ، وذلك لأن النجاح مقياس مركب لجمع بين الكفاءة والفاعلية .

3- يسهم تقويم الأداء المالي في أيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام والإدارات والمؤسسات المختلفة ، وهذا بدوره يدفع إلى تحسين مستوى أدائها .

4- يؤدي إلى الكشف عن العناصر ذات الكفاءة وتحديد العناصر ذات الاحتياج من اجل النهوض بأدائها .

سابعا :- العوامل الموثره في تقويم الأداء المالي :-

تواجه المنظمة خلال القيام بنشاطها عدة مشاكل وصعوبات قد تعرقلها في اداء وظائفها ، مما يدفع إلى البحث عن مصادر هذه المشاكل وتحليلها واتخاذ القرارات الصحيحة بشأنها . وهذا ما تهدف أليه عملية التقويم المالي ، اذ تعمل على تشخيص الوضعية المالية للمنظمة لمعرفة أهم المشاكل والبحث عن أسبابها ومحاولة اقتراح القرارات التصحيحية . ومن أهم العوامل المؤثرة في الأداء المالي :- (جمعة ،2000: 42)

1- العوامل الداخلية المؤثرة على الأداء المالي :-

هي تلك العوامل التي تؤثر على أداء الشركة التي يمكن للمنظمة للتحكم فيها والسيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد وتقليل التكاليف ومن أهم هذه العوامل

- الرقابه على التكاليف
- الرقابة على كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة .
- الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال .

2- **العوامل الخارجية المؤثرة على الأداء المالي :-**

تواجه المنظمة مجموعة من المتغيرات الخارجية التي تؤثر على أدائها المالي حيث لا يمكن لإدارة الشركة السيطرة عليها ، وإنما يمكن توقع النتائج المستقبلية لهذه المتغيرات ، ومحاولة اعطاء خطط لمواجهتها والتقليل من تأثيراتها وتشمل هذه العوامل

- التغيرات العلمية والتكنولوجية المؤثرة على نوعية الخدمات .
- القوانين والتعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة وقوانين السوق
- السياسات المالية والاقتصادية للدولة .

المبحث الثالث

تقييم الأداء المالي لشركة التامين الوطنية باستخدام النسب المالية

يتم خلال هذا المبحث التطرق لأهم مؤشر الذي يقيس النمو واستقلالية الشركة ، اذ تبين نسبة النمو قدرة الشركة على المحافظة على مركزها الاقتصادي خلال عملية نمو القطاع الذي تعمل فيه ونمو الاقتصاد الوطني ككل ، وتعد من أهم الاستراتيجيات المعتمدة شركات الأعمال التي تعقب إستراتيجية الاستقرار (العارضي ،2014: 69) ، ولحساب معدل النمو لمتغير ما وليكن (x) يؤخذ التغير في قيمة (x) بين فترتين متتاليتين ويقسم على القيمة الأولى ل (x) .

أولا :- نسبة نمو إقساط التامين في شركة التامين الوطنية

جدول (1)نسبة نمو إقساط التامين في شركة التامين الوطنية

المؤشر	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
أقساط التامين	43136420	48281770	60561538	83306169	92583819	126087773	120714386	92923005
نمو أقساط التامين		11.9	40.39	39.12	114.63	192.300	179.84	115.416

المصدر :- أعداد الباحثان بالاستناد على سجلات شركة التامين الوطنية

نلاحظ من الجدول (1) بأن هناك ارتفاع في مؤشر نمو أقساط التأمين خلال السنوات المبحوثة ، اذ يتضح إن هناك زيادة في المؤشر خلال (2010) وذلك بسبب الزيادة في استيراد السيارات ، وتستمر نسب النمو لمؤشر أقساط التامين خلال السنوات الآتية من (2011 – 2015) وذلك للعديد من الأسباب ومنها زيادة أقساط التامين الهندسي بسبب التامين على مشاريع الطاقة الكهربائية ، إلى جانب زيادة أقساط التامين ضد الحريق لمصافي النفط (شمال ،وسط ، جنوب) ، وزيادة أقساط التامين على الحياة الاجتماعي للتامين على حياة منتسبي نفط الجنوب " وثيقة متعددة المنافع " . والشكل الأتي يبين ذلك

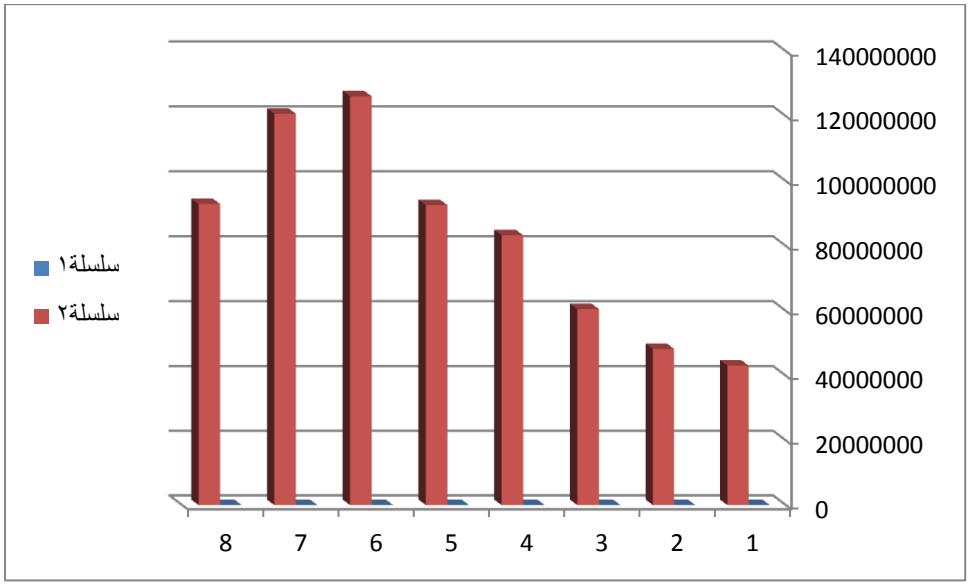

الشكل (1)إقساط التامين في شركة التامين الوطنية للمدة (2008-2015)

ثانيا :- نسبة نمو إيرادات الاستثمارات في شركة التامين الوطنية

جدول (2)نسبة نمو إيرادات الاستثمارات في شركة التامين الوطنية

المؤشر	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إيرادات الاستثمارات	3346449	5931998	4877931	5627297	6934928	6679153	8065273	7215030
نمو إيرادات الاستثمارات		77.26	45.76	68.15	107.23	99.5	141.009	115.602

المصدر :- أعداد الباحثان بالاستناد على سجلات شركة التامين الوطنية

يتبين من الجدول (2) لاحتساب نسبة النمو لإيرادات الاستثمار بأن النسبة مرتفعه في (2009) وسبب هذا الارتفاع هو بدلات الإيجار من جهة وعدم انخفاض إيرادات الاستثمار الداخلية من جانب أخر ، كما نلاحظ انخفاض في نسبة نمو إيرادات الاستثمار خلال عام (2010) ويعود السبب في ذلك إن إيرادات العام السابق كانت تتضمن إيرادات صندوق أخطار الحرب لسنوات السابقة . كما يتبين من الجدول (2) بان هناك تفاوت بين عامين (2012،2013) يرجع السبب في ذلك إلى الزيادة الحاصلة في (2012) التي تعود إلى الفوائد المتراكمة للودائع الخارجية بالدولار الأمريكي ، إما الأنخفاض في (2013) فيعود إلى عدم ورود أرباح المساهمات الخارجية لعام (2013) والخاصة بشركة أعادة التامين "بيروت " . وعلى الرغم من الارتفاع النسبي في نمو إيرادات الاستثمار خلال (2014,2015)

إلا إن هناك عوامل أدت إلى هذا الارتفاع النسبي ومنها بعض العقارات العائدة للشركة تقع ضمن المناطق الساخنة (نينوى ، رمادي). والشكل الأتي يبين ذلك

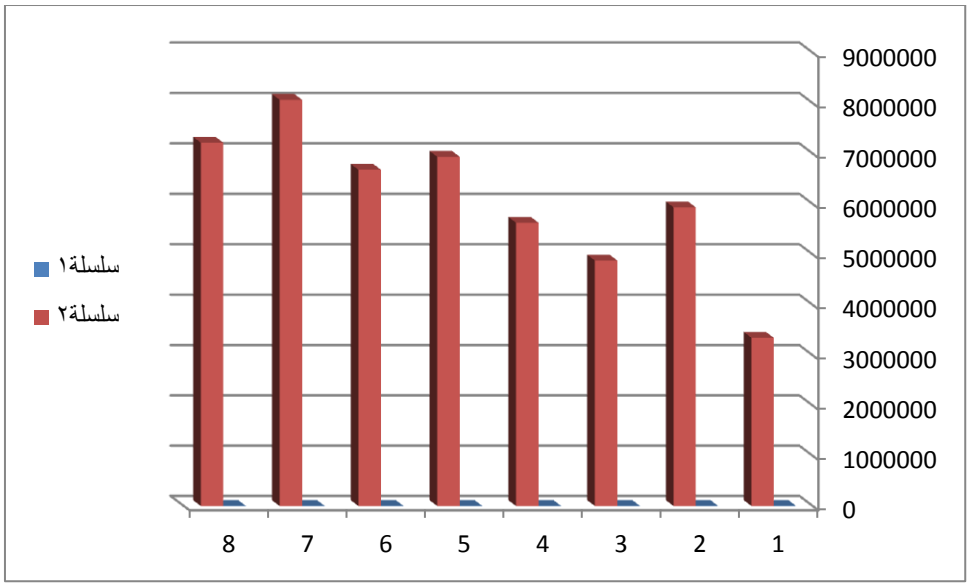

الشكل (2)إيرادات الاستثمارات في شركة التامين الوطنية للمدة (2008- 2015)

ثالثا :- نسبة نمو لصافي الربح في شركة التامين الوطنية

جدول (3)نسبة نمو لصافي الربح في شركة التامين الوطنية

المؤشر	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
صافي الربح	4877816	5598582	9994053	10365510	12767668	14845609	15204091	15960971
نمو صافي الربح		14.7	104.88	112.5	161.7	204.349	211.69	227.215

المصدر :- أعداد الباحثان بالاستناد على سجلات شركة التامين الوطنية

يتبين من الجدول (3) بان هناك ارتفاع في نسبة النمو لصافي الربح وذلك بسبب الزيادة في نشاط الشركة أدى إلى زيادة إيرادات العمليات التأمينية ، ولقد شهدت نسبة نمو صافي الربح ارتفاعا ملحوظ خلال (2013، 2015) وذلك بسبب تخفيض حصة الخزينة من (45%) في عام 2012 إلى (25%) في عام 2013 استنادا على قرار مجلس الوزراء المرقم (391) لسنة 2013 . والشكل الأتي يبين ذلك

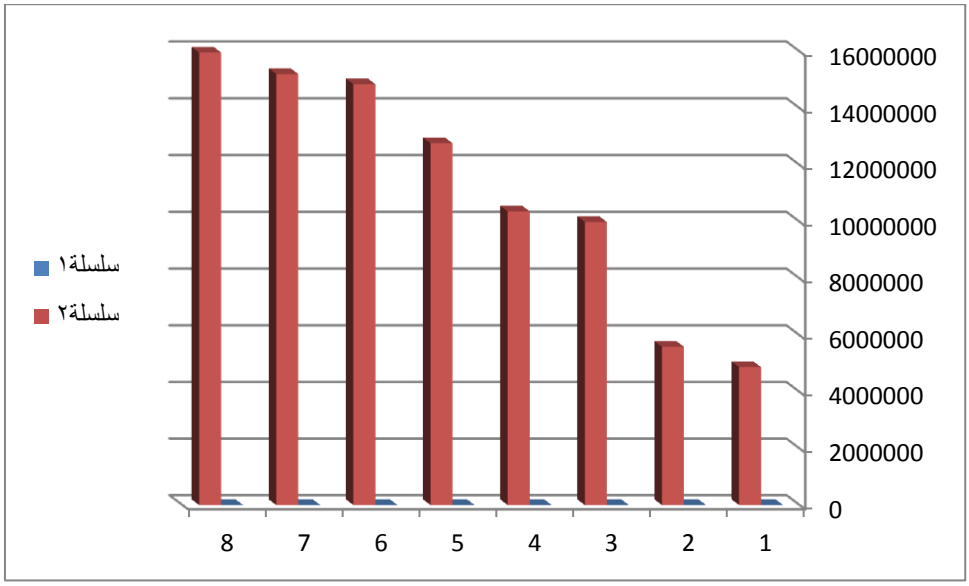

الشكل (3)صافي الربح في شركة التامين الوطنية للمدة (2008-2015)

رابعا :- نسبة نمو أجمالي عدد المنتسبين في شركة التامين الوطنية

جدول (4)نسبة نمو أجمالي عدد المنتسبين في شركة التامين الوطنية

المؤشر	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد المنتسبين	700	745	729	810	973	986	950	939
نمو في عدد المنتسبين		6.428	4.1428	15.7	39	40.85	35.71	34.15

المصدر :- أعداد الباحثان بالاستناد على سجلات شركة التامين الوطنية

يتبين من الجدول (4) بان هناك تزايد ملحوظ في أعداد المنتسبين في شركة التامين الوطنية وهذا مؤشر على التوسع في أعمال الشركة وبالآتي تطلبه الأمر زيادة عدد المنتسبين في شركة التأمين الوطنية ، إما سبب الأنخفاض في عدد المنتسبين خلال عامي (2009،2010) فيعود إلى إنهاء خدمات ثمانية موظفين بموجب الكتاب المرقم 3713 واستنادا على كتاب وزارة المالية / قسم الأفراد / للعدد 8793 في 2010/3/3 . كما إن شركة التامين الوطنية (الشركة المبحوثة) تعزز البرامج التدريبية لمنتسبيها وتحديدا بالبرامج المتخصصة بالتامين . والشكل الأتي يوضح ذلك

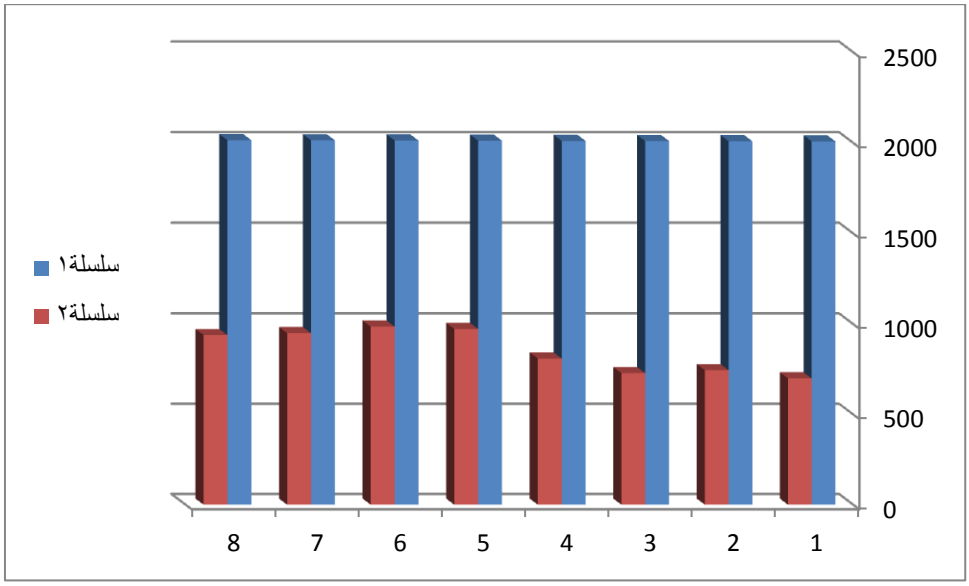

الشكل (4)أجمالي عدد المنتسبين في شركة التامين الوطنية للمدة (2008- 2015)

خامسا :- نسبة نمو الاستثمارات في شركة التامين الوطنية

جدول (5)نسبة نمو الاستثمارات في شركة التامين الوطنية

المؤشر	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الاستثمارات	29178135	55369152	70132007	96613094	110037741	125426124	96462337	153110636
نمو الاستثمارات		89.7	140.35	231.11	277.123	329.866	230.598	424.744

المصدر :- أعداد الباحثان بالاستناد على سجلات شركة التامين الوطنية

يتبين من الجدول السابق وتحديدا خلال السنوات من (2009-2011) بان هناك ارتفاع في معدل النمو ضمن الاستثمارات في شركة التامين الوطنية ويعود السبب في ذلك إلى شراء بناية وعقارات في البصرة ، كما تبين زيادة في الودائع خلال عام (2010) ، كما يتضح من الجدول (5) في السنوات (2012- 2013) هو شراء قطعة ارض في محافظة بابل بمبلغ (1238000) ألف دينار . كما يظهر من الجدول ارتفاع في نمو الاستثمارات بشكل كبير خلال (2015) ويعود السبب في ذلك إلى شراء بناية في السماوه وقطعة ارض في الحلة بالإضافة إلى اكتتاب أسهم شركات متعددة . والشكل الأتي يوضح ذلك

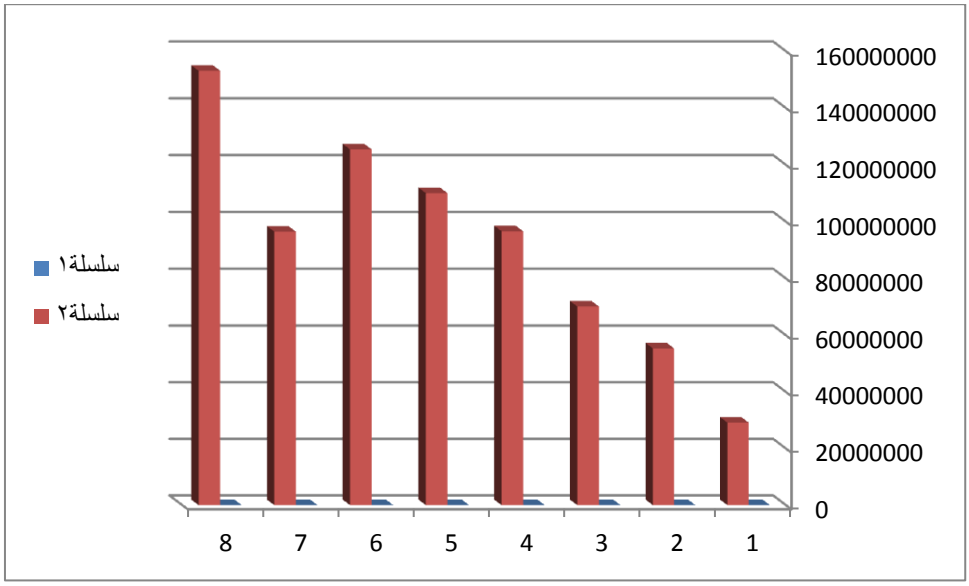

الشكل (5)الاستثمارات في شركة التامين الوطنية للمدة (2008- 2015)

سادسا :- نسبة نمو التعويضات المدفوعة في شركة التامين الوطنية

جدول (6)نسبة نمو التعويضات المدفوعة في شركة التامين الوطنية

المؤشر	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
التعويضات المدفوعة	6358080	7903542	9740552	16105352	23773085	30272076	40101546	41604703
نمو التعويضات المدفوعة		24.30	53.19	153.30	273.90	376.11	530.71	554.359

المصدر :- أعداد الباحثان بالاستناد على سجلات شركة التامين الوطنية

يتبين من الجدول (6) بان نسب النمو في التعويضات المدفوعة في تزايد ويعود السبب في الزيادة إلى وجود تعويضات في القطاع الخاص في (مجمع التجاري الشورجة) من جهة وضمن القطاع الاشتراكي في (شركة مصافي الشمال ومعهد التدريب النفطي من جهة أخرى) ، إما في عام 2010 فأن السبب من زيادة في التعويضات المدفوعة بسبب تسديد تعويض (دائرة الموارد المالية / شركة سهم بابل قطاع خاص) إما عن سبب الزيادة في 2011 وذلك بسبب الزيادة في تعويضات قروض السيارات . كما يظهر الجدول ارتفاع في نسبة التعويضات المدفوعة خلال عامي (2012،2013) إلى دفع تعويضات للشركة العامة لتجارة الحبوب بسبب عمليات النقل والتحميل . إما عن أسباب الزيادة في التعويضات المدفوعة لعام 2015 فكانت سبب التعويضات المدفوعة عن أضرار لأجزاء متعددة لعدة بواخر (سفن) ، إلى جانب دفع تعويضات بمبالغ كبيرة عن حرق مخزن للأجهزة الكهربائية ومول للجواهر . والشكل الاتي يبين ذلك

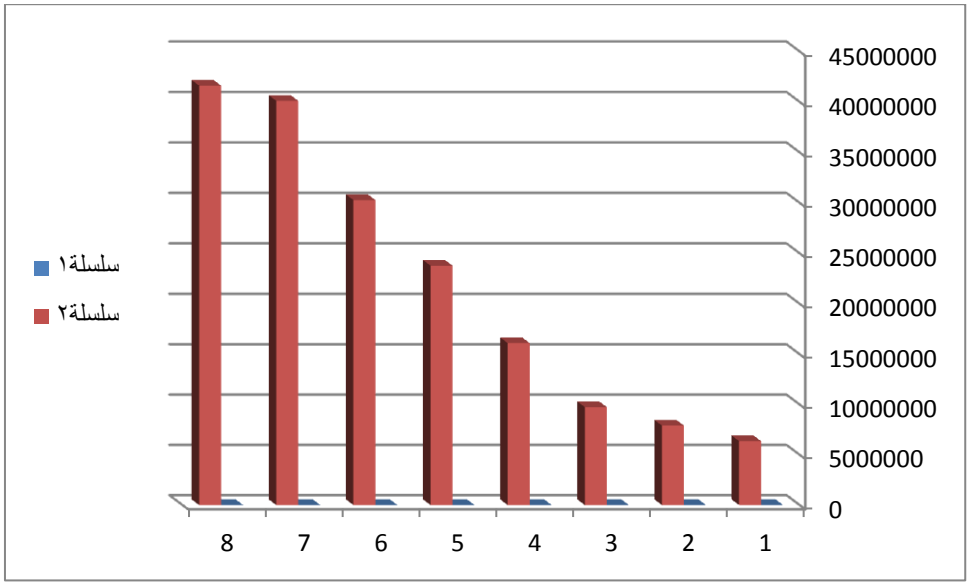

الشكل (6)التعويضات المدفوعة في شركة التامين الوطنية للمدة (2008- 2015)

سابعا :- نسبة نمو الاحتياطي في شركة التامين الوطنية

جدول (7)نسبة نمو الاحتياطي في شركة التامين الوطنية

المؤشر	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الاحتياطي	60439315	83422181	86773829	128969418	153530530	191955961	209671586	200986218
نمو الاحتياطي		30.026	43.57	113.38	154.024	217.601	246.912	232.54

المصدر :- أعداد الباحثان بالاستناد على سجلات شركة التامين الوطنية

يتضح من الجدول (7) بان هناك زيادة ملحوظة خلال عام 2010 من خلال الزيادة (10%) من الربح لكل عام " مدور " ، كما إن هناك نسبة سنوية تحدد لاحتياطي وثيقة التامين تدخل ضمن احتياطي الطوارئ . كما حقق المؤشر ارتفاع كبير خلال 2011 وذلك بسبب الزيادة في رسملة الأسهم وكذلك الزيادة في رأس مال الشركة . إما ارتفاع نسبة النمو خلال عامي (2012،2013) كان بسبب تخفيض حصة الخزينة المركزية من 45% إلى 25% من صافي الربح القابل للتوزيع وإضافة الفرق إلى احتياطي التوسعات . كما يتضح من الجدول السابق بان هناك انخفاض في نسبة نمو الاحتياطي خلال 2015 بالمقارنة مع 2014 ويرجع السبب في انخفاض الاحتياطي للأخطار غير المنتهية. وكما مبين بالشكل الأتي :-

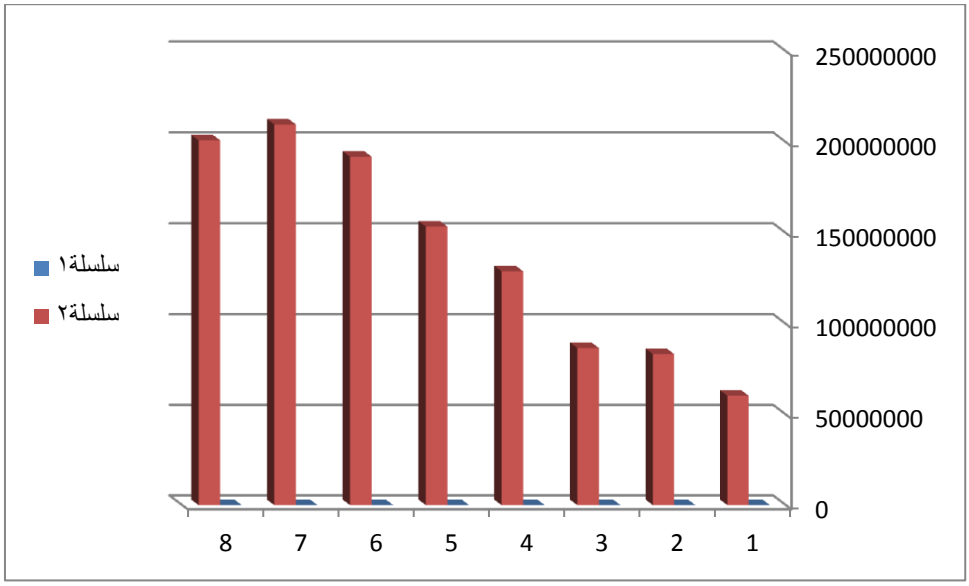

الشكل (7)الاحتياطي في شركة التامين الوطنية للمدة (2008- 2015)

ثامنا :- نسبة النمو لتكلفة الحصول على إيرادات الفروع

يتم احتساب نسبة لتكلفة الحصول على إيرادات الفروع بالاستناد على المعادلة الآتية :-

(مصروفات الفرع من العام الحالي محل التقويم / إيرادات الفرع من العام الحالي محل التقويم) *100

جدول (10)

نسبة النمو لتكلفة الحصول على إيرادات الفروع

المؤشر	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المصرفات	37688408	43449320	41709848	60371587	69647607	94892806	82119534	62097078
الإيرادات	42566224	49047902	51703901	70737097	82415275	109738415	97323625	78058049
نسبة لتكلفة الحصول على إيرادات الفروع	88.5	88.5	80.67	85.34	84.50	86.47	84.37	79.55
نسبة النمو لتكلفة الحصول على إيرادات الفروع		0	8.847-	3.57-	4.519-	2.293-	4.66-	10.11-

- المصدر :- أعداد الباحثان بالاستناد على سجلات شركة التامين الوطنية

نلاحظ من نسبة النمو لتكلفة الحصول على إيرادات الفروع في الجدول (10) بأنها سالبة وهذا مؤشر ايجابي على كون إيرادات شركة التامين أكثر من المصروفات في ضوء سلسلة زمنية تمتد من (2008-2015) .

وكما مبين بالشكل الأتي :-

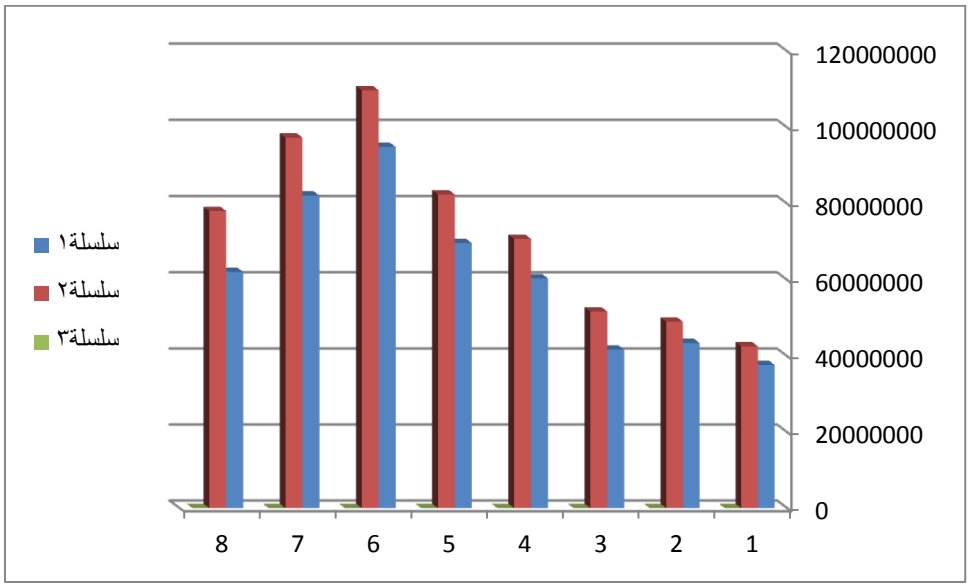

الشكل (10)تكلفة الحصول على إيرادات الفروع في شركة التامين الوطنية للمدة (2008- 2015)

تاسعا :- نسبة النمو في الفائض أو العجز

- يتم احتساب نسبة في الفائض أو العجز بالاستناد على المعادلة الآتية :-

(الفائض او العجز لشركة التامين / إيرادات الفرع من العام الحالي محل التقويم) *100

- جدول (11)

نسبة النمو في الفائض أو العجز في شركة التامين الوطنية

المؤشر	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الإيرادات	42566224	49047902	51703901	70737097	82415275	109738415	97323625	78058049
المصرفات	37688408	43449320	41709848	60371587	69647607	94892806	82119534	62097078
الفائض[2] او العجز	4877816	5598582	9994053	10365510	12767668	14845609	15204091	15960971
نسبة الفائض او العجز	11.45	11.41	19.32	14.653	15.49	13.52	15.62	20.44
نسبة الفائض او العجز		0.349-	68.81	27.97	35.28	18.07	36.41	78.515

المصدر :- أعداد الباحثان بالاستناد على سجلات شركة التامين الوطنية

[2] الفائض او العجز = إيرادات نشاط التامين – مصروفات نشاط التامين ..... وتستخدم لقياس كفاءة الشركة في ترشيد مصروفاتها العمومية .

يتضح من الجدول (11) بان نسبة النمو باتجاه مرتفع علما بأن هذه النسبة تمثل اقتصاديات نشاط التامين باستثناء عام (2009) فقد كانت النسبة منخفضة وسالبة أيضا وقد بلغت (-0.349) مما يدل على ضعف في اقتصاديات نشاط التامين ورغم ارتفاع مقدار الفائض لسنة (2009) قياسا بالسنة السابقة إلا إن مقدار ارتفاعه (مقدار الفائض) اقل بكثير آذ ما قورنت بمقدار الارتفاع بالإيرادات لسنه (2009) .

وكما مبين بالشكل الأتي :-

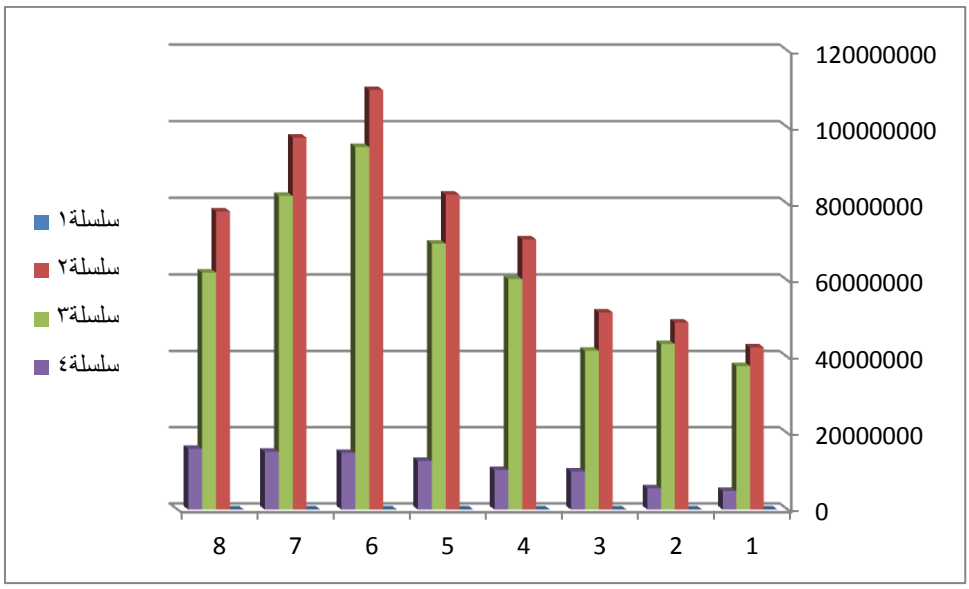

الشكل (11)الفائض أو العجز في شركة التامين الوطنية للمدة (2008-2015)

المبحث الرابع :- الاستنتاجات والتوصيات

أولا :- الاستنتاجات

1- تبين من احتساب نسبة نمو أقساط التأمين في شركة التامين الوطنية للمدة الزمنية (2008-2015) بأن هناك ارتفاع في مؤشر نمو إقساط التامين خلال السنوات المبحوثة ، وذلك لارتفاع أقساط التامين وكان السبب في هذا الارتفاع من خلال التامين على مشاريع الطاقة الكهربائية ، فضلا عن التامين ضد الحريق لمصافي النفط " شمال ، وسط ، جنوب " إلى جانب إصدار وثيقة لتامين على منتسبي نفط الجنوب " وثيقة متعددة المنافع " .

2- كما يظهر من البحث بأن نسبة نمو إيرادات الاستثمارات في شركة التامين الوطنية للمدة الزمنية (2008-2015) كانت متذبذبة ، آذ شهدت ارتفاع خلال 2009 وكان المبرر لذلك الارتفاع هو ارتفاع بدلات الإيجار ، وبالمقابل انخفاض في (2010، 2013) وكان ذلك الأنخفاض لسببين تمثل الأول بايرادات صندوق أخطار الحرب لسنوات السابقة ، إما الثاني إلى عدم ورود ارباح لمساهمات خارجية مثل شركة تامين بيروت ، وارتفاع اخر خلال (2014، 2015) وكان ذلك لأن بعض العقارات العائدة للشركة تقع ضمن المناطق الساخنة " نينوى ، الرمادي " .

3- اظهر البحث بان هناك ارتفاع في نسبة نمو صافي الربح في شركة التامين الوطنية (2008 – 2015) وذلك بفعل زيادة نشاط الشركة وذلك ادى إلى زيادة ايرادات العمليات التامينية التي حققت ارتفاع ملحوظ خلال عامي (2013، 2015) وذلك لتخفيض حصة الخزينة من (45 %) إلى (25 %) .

4- كما وضح البحث بأنه نسبة نمو إجمالي عدد المنتسبين في شركة التامين الوطنية للمدة (2008-2015) تزايد ملحوظ في أعداد المنتسبين ، وذلك بفعل التوسع في أعمال الشركة وتعزيز البرامج التدريبية لمنتسبيها وتحديدا البرامج المتخصصة في مجال التامين .

5- ويفسر البحث نسبة نمو الاستثمارات في شركة التامين الوطنية للمدة (2008- 2015) ، وتبين من خلال البحث بان هناك ارتفاع ضمن الفترة الزمنية وكان من مبررات هذا الارتفاع إلى زيادة الودائع في عام 2010 ، وكذلك إلى شراء بناية في السماوه وقطعة ارض في الحلة واكتتاب عدة أسهم في 2015 .

6- كما يبين البحث إن نسبة نمو التعويضات المدفوعة في شركة التامين الوطنية للمدة (2008- 2015) بأنها مرتفعة بفعل تعويضات مدفوعة لعدة جهات ومنها مجمع الشورجة التجاري وشركة مصافي الشمال ودائرة الموارد المالية وكذلك تعويض الشركة ألعامه لتجارة الحبوب .

7- كما يوضح البحث بأن أعداد الموظفين تزايد ونسبة النمو من المتدربين أيضا مرتفعة و هناك برامج تدريبية متخصصه بالتامين وباللغتين العربية والأنكليزية .

ثانيا :- التوصيات

1- توجيه الشركات الحكومية والأهلية لإصدار وثيقة التامين على الحياة للموظفين وهذا يتماشى مع قوانين العمل من جانب ، فضلا عن يحاكى الدول المتقدمة التي تحترم قانون العمل والعاملين .

2- توجيه المستثمرون إلى المناطق الساخنة (الرمادي ، نينوى) بعد التحرير ومن ثم التامين عليها شركة التامين الوطنية ، وترتيب جداول الزمنية المنظمة لورود أرباح المساهمات الخارجية شركات التامين الخارجية المرتبطة بشركة التامين الوطنية .

3- لطالما شركة التامين الوطنية تحقق نسبة نمو لصافي الربح عالية وبشكل مستمر مما يؤدي إلى تحقيق عنصر الأمان والثقة بين المستثمرين وشركة التامين الوطنية وبالآتي إقدام المستثمرين على خطوة التامين .

4- أنشاء مخطوطات وصدور نشرات تشرح دور التامين ومقدار الفوائد التي تحصل عليها الجهات التي تستفيد منها سواء كان " مستثمرين ، أو موظفين ، أو شركات أو إي جهات أخرى .

5- يوصي البحث بان شركة التامين الوطنية تتنوع في استثماراتها وبالآتي فهي تسعى إلى تشتيت المخاطرة التي يمكن إن تتحملها شركات التامين وهذا مؤشر على وعي وثقافة شركة التامين الوطنية .

6- ضرورة الاهتمام المتزايد من لدى شركة التامين الوطنية بالعاملين داخل الشركة من خلال المشاركة في برامج متخصصة بالتامين وباللغتين العربية والأنكليزية وتوعية العاملين على التفاعل مع المتعاملين في شركة التامين سواء افراد او شركات .

المصادر

أولا :- المصادر العربية

1- ابو السعود ، رمضان ، (2000) أصول التامين ، دار مطبوعات الجامعة ، الاسكندرية ،.

2- بلوط ، حسن (2002) ، أدارة الموارد البشرية في منظور إستراتيجي ، الطبعة الثانية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان .

3- جمعة ، (2000) ، الأداء المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة ، دار مريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية ، الرياض .

4- دره ، عبد الباري ، وآخرون (1994) ، الإدارة الحديثة – المفاهيم والعمليات / منهج عملي تحليلي – المركز القومي للخدمات الطلابية ، الطبعة الأولى ، عمان .

5- ريجدا ، جورج (2006) ، مبادئ أدارة الخطر التأمين ، تعريب ومراجعة (أ.د. محمد توفيق ، إبراهيم محمد مهدي) ، دار المريخ ، الرياض ، السعودية .

6- السيد ، عبد الهادي ، الحكيم ، محمد تقي ، (2003) ، عقد التامين حقيقة مشروعة ، دراسة مقارنة ، منشورات الحلبي ، بيروت.

7- كركور ، عدنان (2000) ، التقويم الاداري في المشروعات : تقويم المشاريع الجيدة والقائمة ، منشورات جامعة دمشق ، دمشق ، سوريا .

8- عباز ، مريم (2012) تقييم الاداء المالي باستخدام مؤشرات الرفع المالي للمؤسسة الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، جزائر .

9- عبد الكريم ، فائزة محمد ،تقويم الاداء المالي في شركة التامين العراقية ، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، المجلد الثامن ،العدد 22، الفصل الاول ،2013، جامعة بغداد .

10- عبد الصمد كانش ،تحليل وتقييم الاداء المالي لشركات التامين ،دراسة تطبيقية على الشركة الوطنية للتامين ،رسالة ماجستيير علوم التسيير وعلوم تجارية ،جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة.

11- عريقات ، حربي محمد ، (2003) التامين وإدارة الخطر بين النظرية والتطبيق ، دار وائل للنشر والتوزيع ،

12- العارضي ، جليل كاظم (2014) الإدارة المالية المتقدمة ، الطبعة الاولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان .

13- الطائي ، يوسف جحيم ، البديري ، حسين جميل ، (2007) ، ادارة الخطر والتامين ، جامعة الكوفة .

14- طبا يبية ، سليمة ، تقييم الاداء المالي لشركات التامين باستعمال النسب المالية : دراسة حالة في الشركة الجزائرية للتامين جامعة 8 ماي 1945 قالمة – الجزائر، 2009.

15- معراج ، جديدي ، مدخل لدراسة قانون التامين الجزائري ، ديوان المطبوعات الجزائرية ،2004 .

16- الوردي ، سليم علي (2016) ، أدارة الخطر والتأمين ، مكتبة التامين العراقية ، منشورات مصباح كمال .

ثانيا :- المصادر الأجنبية

1- Akotey,J, (2013) The Financial performance of life insurance companies in Ghana , faculty of Economics and Business Administration , catholic university college of Ghana.

2- Deakin ,E, Maber,M, (1987) , Cost Accounting , 2ed , New York .

3 - Doumpos, .M, Gaganis ,C, pasiouran,F, 2012 Estimating and Explaining the financial performance of property and casualty insurers : A Two – stage Analysis , journal of centrum cathedra, the business and Economics research journal , volume,5, issue,2.

4- Decenzo.D& Robbins.S, (2006) , Human Resource Management ; concepts &Applications , 6th, New york .

5- John, (1983) Performance Appraisal , M.A, Kent publishing co. Boston .

6-Poster.T & Streib.G,(2005), Elements of Strategic planning & Management in municipal Government : public Administration Review , VOL .65 , NO.1.

ثالثا :- التقارير الرسمية

1- تقرير شركة التامين الوطنية لمجلس الإدارة في عام 2008 ، جمهورية العراق ، وزارة المالية .
2- تقرير شركة التامين الوطنية لمجلس الإدارة في عام 2009 ، جمهورية العراق ، وزارة المالية .
3- تقرير شركة التامين الوطنية لمجلس الإدارة في عام 2010 ، جمهورية العراق ، وزارة المالية .
4- تقرير شركة التامين الوطنية لمجلس الإدارة في عام 2011 ، جمهورية العراق ، وزارة المالية .
5- تقرير شركة التامين الوطنية لمجلس الإدارة في عام 2012 ، جمهورية العراق ، وزارة المالية .
6- تقرير شركة التامين الوطنية لمجلس الإدارة في عام 2013 ، جمهورية العراق ، وزارة المالية .
7- تقرير شركة التامين الوطنية لمجلس الإدارة في عام 2014 ، جمهورية العراق ، وزارة المالية .
8- تقرير شركة التامين الوطنية لمجلس الإدارة في عام 2015 ، جمهورية العراق ، وزارة المالية .